

Distr.: General
12 May 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٢٨-٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقريراً هيئتي التنسيق

تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتطورات الرئيسية في مجال التعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في الفترة التي تغطي دورتيه المعقودتين في خريف عام ٢٠٠٥ وربيع عام ٢٠٠٦.

وخلال تلك الفترة، شكلت الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومتابعة نتائجه محور التركيز لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولجنتيه رفيعتي المستوى. وتوجت مساهمتهما في العملية التحضيرية بإصدار منشور بعنوان أمم متحدة واحدة، محفز للتقدم والتغيير، كيف يغير إعلان الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة؟ وهو يحدد الطريق لمنظومة الأمم المتحدة في أثناء استعراضه للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان بشأن الألفية.

* E/2006/100



تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة القضايا الشاملة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدارة المعارف. ففي مجال البرامج، شملت القضايا ذات الأولوية التي تستدعي الاهتمام المشترك للوكالات بما: العمالة والهجرة ودعم المنظومة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلا عن متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وفي مجال الإدارة والتنظيم، تركزت الجهود على كفالة سلامة وأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الشفافية والمساءلة كمبادئ للحكم السليم وحسن الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الإدارة والعمليات وتعزيز إدارة الموارد المالية والبشرية وتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لما تمثله أنفلونزا الطيور من مخاطر.

يحدد الالتزام بأمن متحدة واحدة مسار مجلس الرؤساء التنفيذيين في تصميمه على العمل بشكل وثيق مع فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة لتعزيز فعالية وأثر استجابة المنظومة للتحديات المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٥-١		أولا - مقدمة
٦	٤٣-٦		ثانيا - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
٧	٢٠-١١		ألف - الاتساق على نطاق المنظومة
١١	٢٨-٢١		باء - القضايا الشاملة
١٣	٤٣-٢٩		جيم - المواضيع
١٨	٤٧-٤٤		ثالثا - التنسيق
١٩	٥٨-٤٨		رابعا - الإدارة في منظومة الأمم المتحدة
٢٣	٥٩		خامسا - منظومة أمم متحدة واحدة: الطريق إلى الأمام

المرفق

٢٤		بيان مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن جولة المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت في إطار خطة الدوحة للتنمية والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية
----	-------	---

أولا - مقدمة

١ - تتميز منظومة الأمم المتحدة بطابع فريد من حيث نطاق وشمول هياكلها وولاياتها وتنوع سبل العمل المتاحة لها. ويمكن أن تشكل هذه الخصائص مصدرا قويا وفريدا في مواجهة التحديات المتداخلة والمعقدة بشكل متزايد التي تواجه المجتمع الدولي. ولا يزال الهدف الرئيسي الذي يوجه عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يتمثل في استغلال هذه الإمكانيات وتسخيرها بشكل كامل وكفالة توحيد قدرات المنظومة المتنوعة لتعمل بطريقة منسقة ومرنة وخلاقة في تلبية الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء والمجتمع الدولي في آن واحد. كما يعتبر توفر الإرادة السياسية للاستفادة الكاملة والفعالة من المنظومة ووجود إطار عمل متفق عليه دوليا لتوفير التوجه المشترك المتعلق بالسياسة لجميع أجزاء المنظومة شرطين رئيسيين لإحراز التقدم في هذا المجال. وكانت التطورات التي حققتها قمة الألفية في هذا الصدد استنادا إلى المؤتمرات التي عقدت في فترة التسعينات تطورات غير مسبوقة. فنتيجة لتأكيد الثقة من جديد في المنظومة وتوفير صك مشترك للسياسة تستطيع جميع أجزاء المنظومة التجمع حوله تحققت وحدة غير مسبوقة في الهدف داخل المنظومة فضلا عن تحقق توجه مشترك غير مسبوق لتحديد ومعالجة أوجه الجمود والمشاكل الأخرى داخل المنظمات وفيما بينها التي تعوق الاستخدام الأمثل لدور المنظومة العام وأثره.

٢ - في إطار هذه الخلفية، وفرت الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومتابعة نتائجه (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) محور التركيز لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجتيه رفيعتي المستوى أثناء الفترة قيد الاستعراض. وتوجت مساهمة مجلس الرؤساء التنفيذيين في العملية التحضيرية بالمنشور المعنون أمم متحدة واحدة، محفز للتقدم والتغيير، كيف يُغير إعلان الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة، الذي قدم في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وأوصى به رئيس المجلس مؤتمر القمة. وصدر المنشور بوصفه ناتجا للتقييم الذي أجرته منظومة الأمم المتحدة لدورها في دعم تنفيذ أهداف الإعلان بشأن الألفية. وكان القصد منه بيان الكيفية التي ساهم بها السعي المشترك الناتج عن الإعلان في توسيع منظور جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومساعدتها بشكل فردي وجماعي في تعميق تحليلاتها وزيادة تبادلها للمعلومات وتعزيز أوجه التآزر وتوجيه التركيز على النتائج. كما أنه سعى إلى تأكيد استعداد المنظومة لتحملها المسؤولية ككل بشأن الجهود التي تبذلها في هذا الصدد.

٣ - ويخلص المنشور المعنون أمم متحدة واحدة إلى عدد من الالتزامات أهمها: التعبئة الهادفة الأكثر شمولاً لمواردها وقدراتها؛ والمشاركة النشطة من جميع المؤسسات في تشكيل السياسات وتنفيذها؛ والعمل على تحقيق مشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذها؛ وكفالة سير عمل المنظومة المفاهيمي والمعياري وتنفيذ أنشطتها التشغيلية بطريقة يعزز بعضها البعض داخل كل مؤسسة وفيما بين المؤسسات؛ وتحقيق وجود أكثر اتساقاً للمنظومة على الصعيد القطري. وترقى القدرة على الجمع بين الوظيفتين التحليلية والمعيارية والولايات التشغيلية إلى تحقيق مزية نسبية فريدة لمنظومة الأمم المتحدة لم يتم استغلالها حتى الآن بدرجة كبيرة. ومن شأن اتباع نهج أكثر تكاملاً في وضع سياسات المنظومة وتحديد وظائفها التشغيلية أن يزيد من اتساق مهمتها في تحقيق الأهداف المتفق عليها على جميع الأصعدة وتعزيز تقيدها بالمبدأ الأساسي للملكية القطرية للمساعدة الإنمائية. وتقع هذه الالتزامات ضمن الالتزامات التي توجه عمل المنظومة حالياً في متابعتها لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتي تشكل محور التركيز للفرع الثاني من هذا التقرير وترتبط بشكل وثيق بالعمل المستمر الذي يقوم به فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة المشار إليه أيضاً في ذلك الفرع. وفي الإطار ذاته يشير الفرع ثانياً إلى دور كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة كوسيلة لتعزيز ثقافة التعلم على نطاق المنظومة المتأصلة في القيم والأهداف المشتركة لجميع موظفي منظومة الأمم المتحدة.

٤ - ويتناول الفرع ثالثاً من هذا التقرير متابعة المنظومة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وتركز عناصر برنامج المنظومة الأخرى المتعلقة بتحقيق المزيد من التقدم على النحو الوارد في المنشور المعنون أمم متحدة واحدة على توافر إحصاءات وغيرها من البيانات المشتركة وسهولة الاستعمال والمتسمة بقدر أكبر من الموثوقية وسهولة الوصول إليها، على النحو الوارد في الفرع رابعاً من هذا التقرير، كما تركز على وضع استراتيجية مشتركة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة أفضل في مجالي الإدارة والعمليات.

٥ - ويتناول الفرع رابعاً الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون في مجال التنظيم والإدارة. وطالما تعمل المنظومة على تعزيز الشفافية والمساءلة كمبادئ للحكم السليم على الصعيدين الوطني والمحلي، يجب عليها تشرب هذه المبادئ وتطبيقها على جميع المستويات.

ثانياً - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

٦ - ركز مجلس الرؤساء التنفيذيين مناقشته في دورته المعقودة في خريف ٢٠٠٥ بعد انتهاء مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مباشرة على آثار "نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥" ومتابعتها. وشدد الأمين العام على ضرورة النظر إلى نتائج مؤتمر القمة بوصفها دعوة للدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ومنظومة الأمم المتحدة ككل للعمل. وكانت الآثار المترتبة على نتائج القمة في منظومة الأمم المتحدة واضحة تماماً: فقد واجهت المنظومة تحدياً كي تصبح أكثر فعالية وكفاءة في تنفيذ برنامجها بأكمله وإظهار المزيد من الاتساق. وتم تحديد سقف عالٍ لذلك.

٧ - وأكد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على أهمية نتائج القمة لعمل منظماتهم وحددوا الخطوات التي سيقومون باتخاذها للمساهمة في متابعتها. ولاحظوا مع الارتياح أن نتائج مؤتمر القمة لم تؤكد فقط من جديد أهداف والتزامات الإعلان بشأن الألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً الناشئة من مؤتمرات القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإنما تضمنت أيضاً مبادئ توجيهية مهمة جديدة تقع في صميم عمل العديد من المؤسسات في المنظومة. وترتبط هذه في مجال التنمية والتنمية الريفية والزراعية؛ والعمالة المنتجة والعمل الكريم؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم الإنذار المبكر بشأن المخاطر الطبيعية؛ والصحة الإنجابية؛ والحيلولة دون نشوء الأحياء الفقيرة وتحديث الأحياء الفقيرة؛ والاستثمارات؛ والهجرة والتنمية. كما علّق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أهمية كبيرة على إعادة تأكيد الدول الأعضاء التزامها القوي بتحقيق أهداف برامج "توفير التعليم للجميع" وتحقيق العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى وكفالة الاستدامة البيئية.

٨ - ورحب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بقوة تجديد التركيز في نتائج القمة على القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ولا سيما التأكيد القوي من جديد على الالتزام بالشراكة الإنمائية العالمية المتفق عليها في مونتيري والأهمية الحيوية للاحتتام الناجح لجولة الدوحة والتطورات المحققة في مجالي تخفيف عبء الديون والمعونة. وفي إطار هذه المناقشات، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين بياناً عن جولة المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار خطة الدوحة للتنمية والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونج كونج بالصين في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المستنسخ كمرفق لهذا التقرير.

٩ - تم تسليط الضوء على الفرص الجديدة التي أتاحتها طروحات نتائج القمة بشأن المعونة والدين لتعزيز الجهود التي تبذلها المنظومة لدعم البلدان النامية. وتم توجيه تركيز خاص على ضرورة تقديم دعم متناسق على نطاق المنظومة لأحكام نتائج القمة المتعلقة بوضع استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وللولاية الجديدة الموكلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المعني بتقييم ورصد التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأهداف.

١٠ - وفيما يتعلق بالبيئة، تم التأكيد على ضرورة إدماج القضايا الرئيسية: وهي تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والطاقة والمياه العذبة، والمياه والمرافق الصحية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والمحيطات والبحار، وإدارة المناطق الساحلية، ضمن إطار عمل إنمائي وضمان الاستجابة المنسقة لها من قبل المنظومة. ومن أجل المساعدة في زيادة مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة إلى أقصاها، طرح مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته المعقودة في ربيع ٢٠٠٦ شبكة الأمم المتحدة للتبادل السياحي التي تديرها المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة.

ألف - الاتساق على نطاق المنظومة

الفريق الرفيع المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة

١١ - دعا مؤتمر القمة الأمين العام إلى وضع اقتراحات تتعلق "بإحكام قبضة الإدارة في الكيانات العاملة في ميادين التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية والبيئة" (قرار الجمعية العامة ١/٦٠). وبناء على ذلك، قام الأمين العام في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بتشكيل الفريق الرفيع المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة لإجراء دراسة عن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة بمشاركة من رئيسي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحكم منصبيهما.

١٢ - وكُرسَت الحلقة التي عقدها مجلس الرؤساء التنفيذيين بالتزامن مع دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ للحوار بين الرؤساء التنفيذيين وأعضاء الفريق. واجتمعت اللجنتان الرفيعة المستوى التابعتان لمجلس الرؤساء التنفيذيين وهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في شباط/فبراير للمساهمة في إعداد مداخلات مجلس الرؤساء التنفيذيين مع الفريق. وشملت المناقشات (أ) قضايا التمويل المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة وهيكل المعونة الدولية؛ و (ب) تنسيق الأثر الإنمائي، بما في ذلك نظام المنسق المقيم

والربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية والبيئية؛ و (ج) إصلاح خدمات الدعم لأغراض دعم التنمية؛ و (د) تحقيق الاتساق بين العمل المعياري والتحليلي والعمل المتعلق بالسياسة والعمليات؛ و (هـ) خلق ثقافة إدارية جديدة في منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - جرى الحوار مع الفريق في الحلقة التي عقدها مجلس الرؤساء التنفيذيين يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بعد الاجتماع الأول للفريق الذي عقد في الفترة ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل. وركزت المشاورات التي جرت بين أعضاء الفريق والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة على قضايا رئيسية ثلاث هي (أ) تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ و (ب) تحقيق الاتساق والفعالية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تحقيق الاتساق بين العمل المعياري والتحليلي والمتعلق بالسياسة والعمليات وتنسيق الأثر على الصعيد الميداني؛ و (ج) إدارة منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - رحب أعضاء المجلس بالطريقة المفتوحة الواضحة والمترتبة التي ينفذ بها الفريق عمله. وقدموا لممثلي الفريق ملخصاً للطريقة التي تسعى بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فرادى ومجموعة، لتكييف استجاباتها للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء. وتعهدوا بتقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الفريق لإحداث التغيير المطلوب من أجل كفالة الاستخدام التام لإمكانات المنظومة وتعزيز قدرتها على إحراز تقدم ثابت بشكل ملحوظ. وأشاروا إلى أن مصداقية المنظومة لا تتأثر فقط بقدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ بطريقة فعالة وفي الوقت الملائم فحسب وإنما تعتمد بقدر متساو على قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل. وهذا بدوره لا يستدعي توحيد العمل بين جميع أجزاء المنظومة. بما فيها الجهات الفعالة المتعددة الأطراف والثنائية فحسب بل يستدعي أيضاً الحصول على موارد تتناسب مع حجم المشاكل التي يتوقع المجتمع الدولي من المنظومة معالجتها. وتمثل طرق التمويل جانباً مهماً أيضاً في عملية الاتساق العويصة التي يتعين أن يعالجها الفريق وتمثل الاتجاهات الحالية التي تبتعد عن التمويل الرئيسي والتمويل لأغراض خاصة عوامل مهمة وراء التنافس على الموارد الذي اضطرت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الدخول فيه مما أدى إلى صعوبات في الجهد التنسيق بل وفي بعض الأحيان إلى التحول من الولايات الرئيسية إلى مجالات يتوفر فيها مزيد من التمويل. وتمثل زيادة الوضوح والتركيز في دور ومساهمة كل مؤسسة جزءاً مهماً من تحقيق المزيد من الاتساق على نطاق المنظومة ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تمت معالجة جميع عناصر هيكل التمويل بشكل فعال وفي آن واحد.

١٥ - أكد الرؤساء التنفيذيون أيضا على أن القضية الكلية لتحقيق الاتساق بين السياسات تحتاج بالإضافة إلى قضايا التمويل وبعد معالجة نظم الإدارة والتنفيذ إلى المعالجة من جانب الفريق إذا ما أريد لتحقيق الاتساق الأوسع على نطاق المنظومة أن يحدث أثرا كبيرا على قدرة المنظمة على إحراز تقدم وإحداث تغيير فعليين. ولا بد في هذا الصدد من تحليل كل من المساهمة المقدمة من مختلف أجزاء المنظومة: الأمم المتحدة، والوكالات القطاعية، والبنك الدولي، والمؤسسات الإقليمية، والأدوار التي تضطلع بها المنظمات المعنية والدول الأعضاء في تعزيز الاتساق بين السياسات. وفي السياق ذاته، وبدلا من الفصل الاصطناعي بين العمل التحليلي والمعياري والأنشطة التنفيذية ينبغي أن تشكل الطرق المتعلقة بإيجاد روابط عضوية أقوى بين هذين الجانبين لمساهمة المنظمة في التنمية الهدف الرئيسي لعمل الفريق. كما ينبغي أن يشكل تمكين الوكالات، بوصفها مؤسسات للمعرفة، لنقل معارفها إلى البلدان بعدا مهما في السعي لتحقيق قدر أكبر من الاتساق على نطاق المنظومة. أما على الصعيد القطري، فيتعين قياس الاتساق بالمدى الذي تحققت به الملكية فعليا: أي شعور المنظومة "بملكية" نظام المنسق المقيم بل والأهم من ذلك بمدى توجيه جميع أدوات التنسيق لتحقيق "الملكية" القطرية لدعم المنظومة.

١٦ - وتجري المناقشات بين الفريق ومجلس الرؤساء التنفيذيين في وقت يتميز بتغيير كبير وتبرز فيه أشكال جديدة من التعاون الدولي وتنفذ فيه ترتيبات مؤسسية دولية جديدة في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وحماية السكان من الكوارث، وحفظ كوكب الأرض الذي تعتمد عليه الحياة بأسرها. ومن الضروري إيجاد منظومة أكثر اتساقا للأمم المتحدة تتمتع بقدرات أكبر على توجيه مواردها البشرية والمالية الكبيرة وإقامة الشبكات العالمية وغير ذلك من الأصول والمزايا النسبية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم الدعم للدول الأعضاء في مواجهتها للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية على السواء. وتعهد جميع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بتقديم الدعم الكامل للفريق من أجل التوصل إلى استنتاجات تساعد بطريقة فعالة في تعزيز الكفاءة والاتساق على نطاق المنظومة في جميع المجالات. وتعزم مؤسسات المنظومة مواصلة حوارها مع الفريق الرفيع المستوى بروح منفتحة وبناءة.

زيادة الفعالية والاتساق في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

١٧ - أكدت الدول الأعضاء التزامها من جديد في نتائج مؤتمر القمة بالشراكة العالمية من أجل التنمية على النحو الوارد في الإعلان بشأن الألفية، ويتوافق آراء مونتيري وخطة

جوهانسبرغ للتنفيذ. وأكدت كذلك أن على كل بلد أن يأخذ على عاتقه مسؤولية رئيسية بالعمل على تحقيق تنميته، كما أكدت أهمية الدور الذي تلعبه السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي استكمال هذه الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة. وأعربت الدول الأعضاء عن عزمها على أن تكفل قيام صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بدعم جهود البلدان النامية من خلال التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مما يعزز دعمها لبناء القدرات.

١٨ - وضعت الجمعية العامة في قرارها المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠) موضوع زيادة الفعالية والاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في عداد الأولويات الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة. ودعت مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى القيام بدور محدد في عدد من المجالات من بينها بناء القدرات والتقييم.

١٩ - وتجري حالياً مساع لإجراء تحليل على نطاق واسع للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات وذلك من خلال فرقة العمل التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج كما يجري تنظيمها لزيادة استخدام الخبرات المتراكمة في هذا المجال إلى أكبر حد ممكن من قبل جميع مؤسسات المنظومة. وفيما يتعلق بالتقييم يجري وضع بيان بالسياسة استناداً إلى المبادرات التعاونية القيّمة التي ينفذها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ليوفر توجيهها مشتركاً عاماً لجميع المؤسسات الأعضاء المعنية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لدعم عملية التقييم وزيادة تشجيع التعاون فيما يتعلق بالتقييم على نطاق المنظومة.

٢٠ - استكمالاً لعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإنشاء فريق عامل معني بالوكالات غير المقيمة لتلبية الطلب الوارد في القرار ٥٩/٢٥٠ والمتعلق باتخاذ تدابير تكفل مساهمة وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات التي ليس لها وجود قطري أو لها وجود قطري محدود بخبراتها التحليلية والمعارية المتراكمة للاستفادة منها على الصعيد القطري. وسوف تجري متابعة لنتائج عمل هذا الفريق في كل من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كل ضمن ولايتها الخاصة كما أنها سوف توفر أداة مفيدة لتكثيف التعاون بينهما.

باء - القضايا الشاملة

تعزيز تعميم المنظور الجنساني

٢١ - تعهدت الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ باتخاذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز الجنساني وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني على مستويات وضع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار هذا الالتزام، دعا مؤتمر القمة الأمين العام وجميع هيئات اتخاذ القرار إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وقرارات الأمم المتحدة. واستناداً إلى هذه الخلفية وإدراكاً للثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة داخل المنظومة بين السياسة والممارسة، قررت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج منح أولوية عليا للقضايا الجنسانية في برنامج عملها.

٢٢ - ولتوفير التوجيه لهذا العمل، طلب الأمين العام إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أن تركزا، بالتعاون مع مستشارته الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، على وضع سياسة واستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة. وطلب الأمين العام أيضاً مشاركة المنظومة بنشاط أكبر في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٢٣ - ونظرت اللجنتان بعد ذلك في عناصر هذه السياسة والاستراتيجية في اجتماعيهما المعقودين في شباط/فبراير وتناول مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه المسألة في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦. وأعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن بالغ قلقهم لعدم إحراز تقدم كاف في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وطلب المجلس الإسراع بعملية وضع سياسة واستراتيجية شاملة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة ومنح الأولوية على صعيدي المنظمات وفيما بين الوكالات كليهما للإجراءات الإضافية بما فيها تحديد الجداول الزمنية والمرجعيات المحددة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية بطريقة فعالة. وضمن السياق نفسه، تعهد المجلس بإيجاد الطرق الكفيلة باعتماد الموارد المالية والبشرية اللازمة من جانب مؤسسات المنظومة لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال الحيوي. وقرر مجلس الرؤساء التنفيذيين الرجوع إلى هذه المسألة والنظر في مقترحات محددة في هذا الصدد في دورته لخريف عام ٢٠٠٦.

تعزيز التعاون بين الوكالات في إدارة المعرفة وتقاسم المعارف

٢٤ - في السنة الماضية أكدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج كلتاهما من جديد التزامهما باتباع استراتيجية مشتركة لتقاسم المعرفة بفعالية أكبر على نطاق المنظومة. وفي الوقت الذي تتوفر فيه قدرات كبيرة بالفعل لتوجيه الموارد المعرفية داخل العديد من مؤسسات المنظومة تعتبر قدرة المنظومة ككل على تقاسم المعرفة شرطاً أساسياً لتطوير السياسة العامة وتحقيق الاتساق البرنامجي. وقام مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق لجنتيه الرفيعتي المستوى، أخذاً في حسبانها هذه الاعتبارات بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لوضع استراتيجية لتقاسم المعارف على نطاق المنظومة. ويكمن السبب الرئيسي لوضع هذه الاستراتيجية في الاعتراف بوكالات الأمم المتحدة بوصفها مراكز للامتياز في مجالات تخصصها المعنية ولأهمية إيجاد السبل لتعزيزها على المستوى الفردي من أجل تشجيع النهج المتعددة القطاعات التي يمكن أن تساعد في تعزيز الأمن والتنمية على السواء.

٢٥ - ولا يمكن تقاسم المعلومات بشكل ناجح إلا بوجود بيئة مفتوحة يشعر فيها جميع المشاركين بالحرية في المساهمة وتبادل ما يعرفونه ولا تكون مساهمتهم محل ترحيب فقط بل ومتوقعة أيضاً. وغالباً ما تنشأ الحواجز أمام تبادل المعرفة بشكل فعال من الثقافات المؤسسية السائدة وانعدام آليات الدعم الملائمة. وتعمل فرقة العمل المعنية بتقاسم المعلومات على معالجة هذه المعوقات الثقافية والهيكليّة باستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز ثقافة أوسع لتقاسم المعلومات عبر الحدود المؤسسية وتعزيز السياسات المؤسسية التي توجه المشاركة في شبكات المعرفة.

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - يشكل رؤية مشتركة شرطاً أساسياً لتحقيق الاتساق وعاملاً حيوياً في تقدم المنظومة صوب إحراز الأهداف المشتركة في مجال التنمية. بما في ذلك الصلات بين السلام والأمن. وتشكل كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتطوير رؤية كهذه وإدراجها في صلب فهم مشترك ونهج مشتركة في الممارسات البرنامجية والإدارية على نطاق المنظومة.

٢٧ - لقد درست اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في اجتماعاتهما المعقودة في شباط/فبراير اقتراحات تتعلق بترتيب أولويات المناهج الدراسية لكلية الموظفين مع التركيز على تدريب موظفي منظومة الأمم المتحدة على

”دورة الحياة“. وبالإضافة إلى التركيز على القضايا الإدارية، تتناول الاقتراحات جدوى البرامج التجريبية بشأن بعض المواضيع الرئيسية التي تضمنها الإعلان بشأن الألفية.

٢٨ - وافقت اللجنتان الرفيعتا المستوى من حيث المبدأ على النهج الكامنة وراء الاقتراحات رهنا بوضع خطة للعمل لكي يستعرضها مجلس محافظي كلية الموظفين. ولوحظ أن دور كلية الموظفين في إيجاد ثقافة مشتركة على نطاق المنظومة اكتسب أهمية جديدة ومتزايدة في الظروف الراهنة ولكن لم يتم استغلالها بعد بطريقة كافية. وقد يوفر تدريب أفراد الإدارة العليا عموماً أداة تتسم بقيمة خاصة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني أيضاً.

جيم - المواضيع

التعاون فيما بين الوكالات في مجال مكافحة الجوع

٢٩ - قامت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين بدعوة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمواصلة رصد التنسيق الفعال للجهود المبذولة على نطاق المنظومة في مكافحة الجوع والفقر، وأوصت بأن يُدخِل مجلس الرؤساء التنفيذيين في تقرير عن العرض السنوي القادم معلومات عن التقدم المحرز والمشاكل التي تتعرض لها الآليات المعنية المشتركة بين الوكالات.

٣٠ - وبالإضافة إلى الوكالات الثلاث التي تقع مقارها في روما، وهي منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ينخرط عدد من المنظمات الأخرى التابعة للمنظومة (من بينها، البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية) في جهود تجمع المساعدة الفورية للفقراء والجياع ببرامج التنمية الطويلة الأجل التي تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وزيادة قيمة الموجودات التي يمتلكها الناس بهدف خفض معدل الفقر في العالم. بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا العمل يشمل ما يلي:

(أ) وضع استراتيجية لمعالجة الفقر والزراعة والتنمية الريفية كجزء من خطة عمل لإعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية الدولية الأخرى للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨؛

(ب) بدء العمل على ”مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية عند الأطفال“، التي تهدف إلى إنشاء تحالف عالمي للسلطات الوطنية وجميع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى

لتعبئة الموارد الفكرية والسياسية والمالية والتشغيلية اللازمة لمعالجة مسألة الجوع عند الأطفال والقضاء عليه؛

(ج) الدعوة ضمن إطار التحالف الدولي ضد الجوع الذي أنشأه في عام ٢٠٠٣ "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات" ليعمل على إيجاد إرادة سياسية أكبر واتخاذ إجراءات عملية من أجل خفض معدل حدوث الجوع والفقر في الأرياف على وجه السرعة؛

(د) إحداث برامج تعاونية لدعم البلدان الأفريقية تحت رعاية "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، أو تعزيز البرامج القائمة منها.

٣١ - وفي الوقت نفسه، يتواصل العمل على تأمين التعاون الواسع بين الوكالات لمعالجة المسائل المترابطة: مسائل الجوع وسوء التغذية والقضاء على الفقر، وذلك مع اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تعمل كجهة تنسيق لتشجيع سياسات واستراتيجيات التغذية المنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا استثنائيا لبحث الدور البالغ الأهمية للتغذية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، استعدادا لمؤتمر القمة العالمي الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٢ - وأعدت اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية أيضا إطارا استراتيجيا وخطة عمل لمساعدة البلدان في معالجة العبء المزدوج لسوء التغذية^(١) وتهدف الخطة للتعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووقف ارتفاع معدل حدوث الأمراض المزمنة المتعلقة بالتغذية. وتحدد خطة العمل الغايات والأهداف والمقاصد الواجب تحقيقها خلال السنوات الخمس التالية، وتوضح الإجراءات اللازمة لتحقيقها.

٣٣ - وثمة أداة هامة أخرى تستخدمها منظومة الأمم المتحدة في التصدي لمسألة الجوع هي الشبكة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، التي تشجع على تبادل المعلومات وتعزيز الأنشطة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالتنمية الريفية والأمن الغذائي على الصعيد الدولي. وقد أثبتت أفرقتها المواضيعية الوطنية الـ ٤٠ بأنها آليات تنسيق فعالة في دعم الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وقد أتاحت أيضا إمكانية تبادل الخبرات النهج الخلاقة، وتحديد أفضل الممارسات. وفي العديد من الحالات، أضحت الأفرقة

(١) بينما يؤدي نقص التغذية للموت في مقتبل العمر، فهو يفضي أيضا إلى نسبة خطر عالية للإصابة بالمرض والموت في آخر العمر. وهذا هو معنى العبء المزدوج لسوء التغذية.

المواضيعية صلة الوصل الطبيعية بين منظومة الأمم المتحدة وأجهزة التخطيط لدى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وتوفر الشبكة أيضا دعما قويا لتنفيذ التحالف الدولي ضد الجوع. وتحد قيود الميزانية من إمكانية زيادة تطوير أنشطة الشبكة على الصعيد الوطني.

٣٤ - لقد كانت الاستجابة الدولية لخفض معدلات نقص التغذية غير كافية عموما. فقد اقتصرَت الاستجابة في معظمها على اختصاصات وحدود قطاعية ضيقة. وتشمل المصاعب الرئيسية التي صادفتها هيئات المنظومة لدى معالجة مسألة نقص التغذية والجوع ما يلي:

(أ) انخفاض نصيب المساعدة الإنمائية الرسمية الزراعية بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة خلال العقد الأخير: لذا تظل الموارد المالية غير الكافية لمعالجة المسائل الهيكلية في القطاع الزراعي العائق الرئيسي؛

(ب) المعرفة والفهم المحدودان للذات لا يزالان سائدان حيال الأدوار والعلاقات الفعلية والمحتملة لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأوجه التكامل فيما بينها؛ والعدد الكبير من الوزارات المشتركة في هذا الأمر ضمن الحكومات الوطنية؛ والعدد الكبير من المنظمات غير الحكومية العاملة على معالجة مسألة سوء التغذية؛

(ج) انعدام الوضوح بشأن مؤشرات الأغذية والتغذية. فمصطلحا الجوع وسوء التغذية لا يستعملان دائما بنفس المعنى من قبل مختلف المتخصصين في التغذية، ناهيك عن الجهات الفاعلة الأخرى من غير المتخصصين. وبالتالي فإن الرسائل الرئيسية الناتجة عن ذلك إما متضاربة أو غير متسقة؛

(د) عدم اتفاق جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية بدرجة كافية على الفكرة القائلة بأن الحل الإستباقي للجوع وسوء التغذية يمكن أن يتخذ نهجا لتعجيل خطى التنمية.

العمالة

٣٥ - إقرارا بالأهمية البالغة التي تتسم بها العمالة المنتجة والعمل الكريم في رفع الناس من هاوية الفقر، اختارت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، قضية العمالة بوصفها إحدى القضايا ذات الأولوية على جدول الأعمال المشترك بين الوكالات. وتعزز هذا القرار في بيان نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي حدد أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، كهدف أساسي للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - ورحبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بالمساهمة النشطة للمنظومة في الجزء القادم الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعقد في تموز/يوليه بشأن البند المعنون "تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة". وقد لاحظت اللجنة أن تأمين العمالة المنتجة هو غاية في حد ذاته ووسيلة يمكن عن طريقها بلوغ الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى.

٣٧ - وأقرت اللجنة بأن هناك تخفيضات في أعداد العاملين عبر التدخلات البرنامجية والقطاعية بمعظم هيئات المنظومة. وفي ضوء ذلك، طُلب من منظمة العمل الدولية أن تتشاور مع المؤسسات الأخرى في المنظومة بشأن الكيفية التي تنظر بها لمسألة العمالة في سياق عمل كل منها، وبشأن طرق تقوية التوجهات المشتركة تجاه إجراءات المنظومة الخاصة بدعم الجهود الوطنية الموجهة نحو العمالة الكاملة والمنتجة. وسيعاود مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر في هذه المسألة في دورته لخريف عام ٢٠٠٦ في ضوء نتائج الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والخيارات التي ستقدمها منظمة العمل الدولية عن النهج التي يجب إتباعها لتعزيز قدرات المنظومة على دعم البلدان في اعتمادها لاستراتيجيات فعالة لإيجاد العمالة.

الهجرة

٣٨ - إن حركة الناس المتزايدة على الساحة الدولية، بتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة، تمس ولايات العديد من الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتقوم المنظمات بمجموعة متنوعة من الأنشطة التي تساهم في تحسين نتائج الهجرة الدولية وفي مساعدة الحكومات في التصدي لمسائل الهجرة الدولية. وتلعب منظومة الأمم المتحدة دوراً هاماً على وجه الخصوص في وضع القواعد والمعايير لمعاملة المهاجرين الدوليين، لكنها لم تقدم بعد بصورة شاملة الدعم للاحتياجات المتنامية لبلدان المنشأ.

٣٩ - لقد حظي قرار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج القاضي باعتبار مسألة الهجرة إحدى المسائل ذات الأولوية في برنامج عملها بزخم إضافي بإقرار الدول الأعضاء في نتائج مؤتمر القمة "بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبالحاجة إلى معالجة التحديات واغتنام الفرص التي تطرحها الهجرة لبلدان المنشأ والمقصد والعبور" (انظر الفقرة ٦١ من القرار ٦٠/٦١). وقد دعت اللجنة العالمية للهجرة الدولية في تقريرها المعنون الهجرة في عالم مترابط: توجهات عمل جديدة، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في جملة أمور،

إلى تقوية ترتيبات التعاون بين الوكالات لضمان استجابة مؤسسية أكثر اتساقاً وفعالية للفرص والتحديات التي تطرحها الهجرة الدولية.

٤٠ - وشددت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في دورتها الأولى لعام ٢٠٠٥ على أهمية تحسين اتساق سياسات وبرامج المنظومة فيما يتعلق بالهجرة مع مجمل السياسات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظومة، وعلى إدارة قاعدة المعارف اللازمة بطريقة أفضل لتمكين المنظومة من زيادة التقدم الفني عبر الأبعاد المتعددة للهجرة.

٤١ - ودعت اللجنة مجموعة من أعضائها للقيام، تحت قيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية، بجمع وتوحيد المعلومات عبر المنظومة بغرض الحصول على نظرة شاملة للعمل المتعلق بالهجرة. وسيتم تنسيق هذه الممارسة مع فريق الهجرة العالمية المنشأ حديثاً (المكون من منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي) ومع الأنشطة الجارية حالياً لإعداد تقرير الأمين العام الذي سيرفع إلى الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وسيعود كل من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجلس الرؤساء التنفيذيين إلى هذه المسألة في دورتيهما الخريفتين في ضوء نتائج الحوار الرفيع المستوى.

٤٢ - وواصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، منح أولوية عليا لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويمتد هذا الدعم من جهود الدعوة والتمويل والعمل المعياري إلى توفير المساعدة التقنية. وهو موجه أساساً إلى المجموعات المواضيعية السبع، وهي (تطوير الهياكل الأساسية؛ والحكم الرشيد والسلام والأمن؛ والزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ والبيئة والسكان والتحضر؛ وتنمية الموارد البشرية والعمالة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ والاتصالات والدعوة والتوعية)، والتي تطورت إلى حد أصبحت تمثل فيه الأدوات الرئيسية لتوطيد الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية أفريقيا. وترد تفاصيل أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في تقرير الأمين العام المعنون "الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (E/AC.51/3006/6).

٤٣ - ورافق دعوة منظومة الأمم المتحدة لزيادة كبيرة في تدفقات الموارد من أجل تنمية أفريقيا بذل جهود كبيرة ومنسقة للمساعدة في بناء وتقوية المؤسسات الوطنية والإقليمية،

والقدرات الإدارية والتقنية في القارة الأفريقية. وأكد الرؤساء التنفيذيون مرارا في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على أن تكون جهود المنظومة في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مستدامة واستباقية بينما تظل مدركة للملكية أفريقيا للبرنامج. وستسترشد المنظومة في زيادة تطويرها للبرنامج دعما لأفريقيا، بالتصميم المعرب عنه في نتائج مؤتمر القمة الذي دعا إلى تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق تقديم دعم متسق للبرامج التي يضعها القادة الأفارقة، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية وتيسير الموافقة على تلك البرامج.

ثالثا - تنسيق متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٤٤ - تمت المرحلة الختامية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي انعقد بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وكان أحد الأهداف الرئيسية للعملية هو تخطيط التوجهات المستقبلية في مجالات بالغة الأهمية لسد الفجوة الرقمية. وتعرض نتائج مرحلة تونس، مع نتائج المرحلة السابقة في جنيف في عام ٢٠٠٣، رؤية لمجتمع معلومات شمولي يستغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تمكين الأفراد والمجتمعات والأمم من بلوغ قدراتها الكاملة. وبرهنت القمة عمليا على أن تلك التكنولوجيات يمكن أن تكون أدوات قوية في زيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتعليم، وتعزيز الإنتاجية، وإحداث نمو اقتصادي، وكفالة إيجاد فرص عمل وتأمين القابلية للتوظيف، وتقوية استدامة البيئة، وبالتالي خفض الفقر وتحسين نوعية الحياة للجميع. وقد خصص لمنظومة الأمم المتحدة مكان مركزي في الجهد الواسع لأصحاب المصلحة المتعددين الرامي إلى جلب فوائد ثورة المعلومات لكل فرد.

٤٥ - وتضع الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات مخططا موسعا للتنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي، ويشمل ذلك جميع أصحاب المصلحة، وتنص الوثائق أيضا على إجراء عملية متابعة واستعراض حكومية دولية شاملة، تُدمج في الاستعراض الأوسع للأهداف الإنمائية المعقدة والمتفق عليها دوليا، وتنخرط فيها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٤٦ - وبينما تدعو نتائج مؤتمر القمة جميع الجهات الفاعلة - الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني - لتعبئة مساهمتها الكاملة في تلك العمليات، فهي تعتمد على منظومة الأمم المتحدة لتلعب دورا قياديا فيما يتعلق بخطوط العمل الـ ١١ التي تشكل آليات تنفيذ رئيسية لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٤٧ - واستجابة لطلب في جدول أعمال تونس موجه للأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، فقد وافق المجلس الآن على إنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بغرض تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وسيعمل الفريق، تحت القيادة التعاونية للاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إدخال جدول أعمال مجتمع المعلومات في أنشطة وبرامج أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، كما سيعمل على تفادي الازدواجية، وتيسير التلاحم بين المنظمات لبلوغ أقصى قدر من الجهود المشتركة، وتشجيع التوعية العامة. وسيعمل الفريق عبر أصحاب مصلحة متعددين كرابطة معلومات وتنسيق للأنشطة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بكل من تنفيذ خطوط العمل وعمليات المتابعة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى.

رابعاً - الإدارة في منظومة الأمم المتحدة

أمن وسلامة الموظفين

٤٨ - إن ضمان أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة وتقليص إمكانية تعرض موظفيها المنتشرين عبر العالم للضرر، وبصفة خاصة أولئك الذين يعملون في مناطق صراع أو في مناطق على درجة عالية من انعدام الأمن، يظلان من الشواغل الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

٤٩ - ووجود نظام موحد حقاً لإدارة الأمن يشمل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يمثل هدفاً بالغ الأهمية في هذا الصدد، وترى المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تمويله المركزي سيكون أكثر الطرق فعالية في تأمين وحدته وسلامته التشغيلية. وفي غضون ذلك، وبالنظر لقرار الجمعية العامة بالمحافظة، مؤقتاً، على الترتيبات القائمة فيما يختص بتقاسم تكاليف الأمن والسلامة، فقد استمر مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، في رصد قسمة تكاليف الأمن المرتبطة بالميدان ووافق على إتباع إجراء أكثر تشاركا وشفافية لإعداد الميزانية، يخضع لتقاسم التكلفة. وفي نفس الوقت، تواصل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة مهمة الرصد وتقديم التوجيه للشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، وهي الأداة الرئيسية المشتركة بين الوكالات، على المستوى الفني، التي تعالج مسائل أمن وسلامة الموظفين.

تعزيز الحكم السليم والمساءلة

٥٠ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في متابعة التوصيات الواردة في نتائج مؤتمر القمة بغرض استعراض آليات الحكم والرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة. ووافقت على أن المدخلات في الدراسة الخارجية التي يجري الاضطلاع بها حالياً استجابة لطلب من القمة، وتشرف عليها اللجنة التوجيهية التي أنشأها الأمين العام ستميز بين مسائل الحكم السليم، التي ستغطي فقط الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من ناحية أخرى ومراجعة الحسابات والتحقيق ووظائف الرقابة ذات الصلة التي ستغطي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أيضاً، من ناحية أخرى. وقد أنشأت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أيضاً فريقاً مخصصاً للتفاعل مع اللجنة التوجيهية.

تعزيز إدارة الموارد المالية

٥١ - استمر التعاون بين الوكالات في مجالات المالية والميزانية عن طريق شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وتناولت الشبكة، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض عدداً من المسائل المهمة، بما فيها مبدأ مراجعة الحسابات الموحد. وفي هذا السياق، وافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة على بيان السياسة العامة التالي (انظر CEB/2005/5، الفقرة ٤١):

”إن مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة ومراجعي الحسابات الخارجيين المعيّنين التابعين للوكالات المتخصصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، يحتفظون بحقهم الحصري في إجراء المراجعة الخارجية للحسابات والبيانات المالية لمنظمات الأمم المتحدة. وإذا استدعى الأمر إجراء مراجعات خاصة، فينبغي على مجالس الإدارة أن تطلب من مراجع الحسابات الخارجي المعين إجراء فحوص محددة وتزويدها بتقارير منفصلة بالنتائج“.

٥٢ - وبناء على توصية من الفرقة العاملة المعنية بالمعايير المحاسبية، وافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على أن تعتمد مؤسسات المنظومة، ابتداءً من تاريخ لا يتجاوز بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، المعايير الدولية لمحاسبة القطاع الخاص كمعيار موحد للمحاسبة. وفي دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠٠٦، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة دعم هذا التغيير عن طريق الفرقة العاملة المعنية بالمعايير المحاسبية.

٥٣ - وبخصوص مسألة تكاليف الدعم للأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية (والعلاقة بين التمويل من الميزانية العادية ومن موارد خارجة عن الميزانية)، فقد بدأت شبكة

الميزانية والمالية في إجراء دراسة استقصائية تهدف لوضع مجموعة مشتركة من المبادئ والممارسات المتعلقة بالتحميل المباشر لنفقات التنفيذ والدعم للمشاريع الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، ومواءمة السياسات والممارسات بشأن استرداد تكاليف الدعم، وضمان إن لا تقدم المعونة للمشاريع الممولة من خارج الميزانية بدون مبرر من الموارد الأساسية. وقد وافقت مؤسسات المنظومة على أن تشمل سياسات استرداد التكلفة كلا من تكاليف دعم البرنامج والتكاليف المباشرة، وأن كلا من هاتين التكلفةيتين يجب أن تسترد بالكامل من المشاريع الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

تعزيز إدارة الموارد البشرية

٥٤ - عند معالجته لمسائل الموارد البشرية، واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، وشبكته للموارد البشرية، الاشتراك في حوار مع ممثلي الهيئات المعنية بالموظفين، وهي اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين، ولجنة التنسيق للنقابات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة، ولجنة الخدمة المدنية الدولية. وكما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية، واصلت شبكة الموارد البشرية تنسيق وتمثيل الآراء الجماعية للرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة أمام لجنة الخدمة المدنية الدولية في جميع المسائل ذات الصلة. وركزت شبكة الموارد البشرية أيضا على عدد من المسائل الهامة مثل بدل التنقل والمشقة الجديد؛ ومواءمة وتبسيط الاستحقاقات؛ وإعادة التفاوض على الاتفاق الجماعي مع المترجمين الفوريين المعينين بعقود قصيرة الأجل؛ وإجراء مزيد من المواءمة بشأن مجموعة العناصر المكونة للأجر. ومما يجدر ملاحظته اكتمال اتفاق التنقل بين المنظمات الجديد الذي أصبح نافذ المفعول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ليحل محل الاتفاق المشترك بين المنظمات لعام ١٩٤٩ الذي كان معمولاً به في السابق.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد ركزت فرقة عمل الموارد البشرية المشتركة بين الوكالات والمعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأماكن عمل منظومة الأمم المتحدة على المواءمة والارتقاء بالمبادرات المختلفة لفيروس نقص المناعة البشرية بأماكن عمل الأمم المتحدة ودمجها في برنامج مشترك واحد على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها يحمل اسم "الأمم المتحدة مهمة". وهو يهدف لضمان الحصول الشامل على مجموعة متكاملة من خدمات الوقاية والرعاية والدعم لجميع موظفي الأمم المتحدة وعائلاتهم (بغض النظر عن حالة التعاقد) وفي جميع مراكز العمل، بما فيها المقر.

تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لخطر أنفلونزا الطيور

٥٦ - قام مجلس الرؤساء التنفيذيين بتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لخطر أنفلونزا الطيور وأخذ زمام المبادرة في إعداد مبادئ توجيهية إدارية داخلية للتعامل مع الوضع الوبائي. وقد اعتمدت المبادئ التوجيهية التي وضعتها شبكة الموارد البشرية للموظفين العاملين بنيويورك، كإطار عام للموظفين العاملين بالميدان وبالمقار الأخرى. وقد أدرج موجز للمبادئ التوجيهية الإدارية ضمن مبادئ منظومة الأمم المتحدة التوجيهية الشاملة للتخطيط والاستعداد للوباء التي أصدرها مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة لشؤون الأنفلونزا.

التعاون بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٧ - تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا بالغ الأهمية في جميع الجوانب التشغيلية والإدارية تقريرا لمنظومة الأمم المتحدة (انظر أيضا الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه عن تقاسم المعرفة). وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين الإطار الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنظومة الأمم المتحدة بغرض تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة لهذا المجال البالغ الأهمية. وقد تركز التعاون بين الوكالات من أجل تنفيذ الإستراتيجية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على مبادرتي الثماني ذات الأولوية الموجهة نحو تعزيز تقاسم المعرفة على نطاق المنظومة، وإنشاء نماذج للاستعانة بمصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد حكم أكثر فعالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونماذج للأعمال. وإحدى هذه المبادرات، وهي إيجاد شبكة مترابطة على نطاق المنظومة، ستقلص من الازدواجية وتتيح للمنظمات إمكانية التفاعل بسهولة أكثر، إضافة إلى مزايا عديدة منها تحقيق وفورات في التكلفة عن طريق تقاسم قدرات الاتصال والتنفيذ، وتقاسم الخبرة الفنية التي ستجلبها شبكة واحدة شاملة للوكالات. علاوة على ذلك، ودعما للإصلاح الإداري، فإن منظومة الأمم المتحدة تعمل على استكشاف طرق يمكن للوكالات عن طريقها أن تتقاسم التكلفة المرتبطة بتنفيذ البرامج الحاسوبية الخاصة بتخطيط الموارد في المؤسسات.

٥٨ - وفي مبادرة أخرى، تعاون مدراء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة على تعريف وتوثيق إطار حكم معياري للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مبني على أفضل الممارسات في هذا المجال. وتقدم هذه المبادرة مقياسا مشتركا لموازنة المتطلبات التنظيمية مع الموارد المتنافسة. وتتيح هذه المبادرات وغيرها لمجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانية مواصلة التحرك نحو بيئة تكنولوجية أكثر تماسكا ومتسقة بالكامل مع الأهداف التنفيذية والإدارية للمنظومة بكاملها.

خامسا - منظومة أمم متحدة واحدة: الطريق إلى الأمام

٥٩ - في المنشور المعنون "أمم متحدة واحدة" تعهدت مؤسسات المنظومة بمنظومة أمم متحدة متعاضدة وهادفة وعاملة على تحقيق أهداف مشتركة في مسعى مشترك لرفع تأثير ما تقدمه للدول الأعضاء من دعم إلى الحد الأقصى. وجاء إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة في وقته المناسب. فهو يترابط مع الجهود التي تبذلها المنظومة نفسها في وقت يشهد تجديدا وتغييرا داخل المنظومة. وتتطلع مؤسسات المنظومة لما يتوصل إليها عمل الفريق من نتائج تحدث إسهاما كبيرا في تحسين اتساق وفعالية استجابة المنظومة للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المجتمع الدولي.

المرفق

بيان مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن جولة المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت في إطار خطة الدوحة للتنمية والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية

(هونغ كونغ، الصين، ١٣-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

نحن الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، نؤكد مجددا دعمنا لجولة الدوحة الإنمائية التي وضعت التنمية في صميم النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونحن عازمون على العمل بشكل وثيق مع منظمة التجارة العالمية لضمان نجاح مؤتمرها الوزاري المقبل في هونغ كونغ بالصين ليكون مرتكزا نحو اختتام الجولة في عام ٢٠٠٦.

إن التجارة الدولية، بصفاتها محركا للنمو الاقتصادي، هي عنصر أساسي في برنامج التنمية المعقد. والاختتام الناجح في الوقت المحدد لمفاوضات الدوحة، الذي يؤدي إلى نتائج إيجابية ومتوازنة ويساهم في إدخال البلدان النامية وأقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي بطريقة أفضل، سيساعد في رفع مستوياتها المعيشية ويحد من الفقر ويقدم إسهاما كبيرا في الوفاء بأهداف التنمية العالمية التي أرساها قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة.

وينبغي أن تؤدي مفاوضات خطة الدوحة للتنمية إلى الوصول المعزز للسوق، وبصفة خاصة البضائع والخدمات المهمة للبلدان النامية، مما يشجع على التنوع في قطاعات جديدة وديناميكية من البضائع والخدمات؛ ويحفز المشاركة المتزايدة في الإنتاج العالمي وفي سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة؛ ويؤدي إلى إيجاد العمالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديث القوانين التجارية سيساهم في ضمان تسهيل الفرص أمام الجميع.

ومن منطلق أوسع، يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف، يكون شاملا، ومبنيا على قواعد، ومفتوحا، وغير تمييزي، وعادلا، أن يسهم بقدر كبير في التنمية على الصعيد العالمي، وأن يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، ينبغي أن يؤدي المؤتمر الوزاري المقبل إلى تقدم كبير، وبصفة خاصة في مجالات التفاوض الحاسمة، بحيث يمكن إكمال الجولة بنهاية ٢٠٠٦. ونناشد جميع المشاركين الالتزام السياسي بغرض الوصول لهذه الغاية. وعلى الدول المتقدمة النمو الرئيسية أن تمارس مسؤولياتها ودورها القيادي بالكامل من أجل إحداث تقدم ذي مغزى

وفتح التجارة في مجالات مهمة للبلدان النامية، لا سيما في الزراعة، والمنتجات غير الزراعية، والاتجار بالخدمات .

وسيكون للصفقات المفيدة المعقودة تحت شعار "المعونة مقابل التجارة" أثر كبير في تمكين البلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان الأقل نمواً، من الوفاء بتكاليف التكيف الهيكلي، وبناء الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة وقدراتها على الغرض من أجل الاستفادة من الفرص التي ستفتحها جولة الدوحة. لذا، تمثل هذه تكملة هامة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية التي نتعهد أيضاً بدعمها.

وفي أقل من ستة أسابيع سيتجمع الوزراء في هونغ كونغ، بالصين، في محاولة لتوجيه الجولة نحو اختتامها الناجح بنهاية عام ٢٠٠٦. ونحث جميع الحكومات المشاركة على اتخاذ القرارات السياسية اللازمة كيما يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء وتضييق الفجوات، وتعبئة الزخم اللازم للتقدم في عملية المفاوضات.